احصائيات اقتصادية : الازمة الرأسمالية تتفاقم

لا تزال الصحف الغربية تطلع على القارىء يوميا بجملة من الانباء المتعلقة بالازمة الاقتصادية ــ المالية المتفاقمة التي تضرب في البلدان الرأسمالية الرئيسية في العالم . اذ لا يمر يوم واحد من دون انباء عن اضرابات عمال وأصحاب المهن عن نسبة التضخم المتزايد فيها ، وعن مسلسل الافلاسات التي تعلن فيها .

في الاسبوع الماضي وحده نطالع الانباء عن اضرابات عمال التعدين في المانيا الغربية ، عن مسلسل الاضرابات في ايطاليا ، وكان اخرها اضراب القضاة ، الاول من نوعه فيها ، من اجل رفع اجورهم ، وعن الاضرابات في اسبانيا ، التي وصلت الى اضراب العاملين في المسرح ، وعن الافلاسات في هولندة التي وصل عددها في اخر سنة ١٩٧٤ الى ٣١٥٥ عملية اعلان افلاس ، اي بزيادة ٢٤ بالمائة عن سنة ١٩٧٣ !

في الواقع شهدت السنة الماضية تفاقم الازمة الاقتصادية ــ المالية في بلدان العالم الراسمالي الرئيسية ، برغم «الاجراءات غير العادية» لمكافحة التضخم ، « والبرامج الاقتصادية الجديدة » التي وضعتها حكومات هذه البلدان بهدف اجتياز الازمة، بالامكان في نقل اعبائها الى كاهل الطبقات الكادحة في بلدانها .

وقد اصابت حمى الازمة الراسمالية الاقتصاد الامريكي الراسمالي الذي يعترف المسؤولون فيه بانه لا يعيش ظروف تضخم فحسب ، بل ظروف تداعي اقتصادي . فقد انخفض الانتاج الصناعي مجددا بنسبة ٢،٣ بالمائة في شهر تشرين الثاني الماضي ، بعدما كان قد انخفض في الشهر نفسه من سنة ١٩٧٣ بنسبة ٤،٣ بالمائة . وقد اصابت الازمة بصورة خاصة ، صناعات البناء والسيارات والزجاج والمطاط والتعدين وغيرها ، الامر الذي دفع نائب رئيس مصرف « فيرست ناشونال سيتي بنك »، الى القول بان « التداعي في الاقتصاد الامريكي قد اصبح حقيقة واقعة . »

فالتضخم قد تجاوز حدود النسبة ١٢ بالمائة ،بينما العجز المالي خلال الـ ٢٤ سنة الاخيرة قد فاق ١٥٠ بليون دولار . وقد وصلت قيمة دين الولايات المتحدة القومي ، الى الرقم الخيالي البالغ ٣ تريليون دولار ــ والتريليون رقم مؤلف من واحد والى يمينه ١٢ صفرا !

وتصف الصحافة الامريكية الاقتصاد الامريكي على انه « اقتصاد الديون » . وقد اصبح الدولار رمزا للوهن الاقتصادي للولايات المتحدة ، لان القيمة الحقيقية للدولار بعد تخفيضه مرتين رسميا ، قد انخفضت ست مرات عمليا ، في الاسواق المالية .

اما بريطانيا ، « مريض اوروبا » ، فقد دخلت العام الجديد وهي اضعف مما كانت عليه في اي وقت من الاوقات ، بسبب الازمة . ففي الاشهر العشرة الاولى من السنة الماضية ، انخفض الانتاج الصناعي بنسبة ٢ بالمائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من سنة ١٩٧٣ . وكان اكثر تدني في الانتاج ، في قطاعات هامة من الاقتصاد البريطاني ، مثل صناعة الفولاذ والسيارات والبناء والغزل والنسيج . بل وان ٥٦ بالمائةمن الشركات لا تعمل بطاقتها الانتاجية الكاملة . وان عدد الافلاسات خلال الاشهر السنة الاولى من السنة الماضية ، قد ازدادت بنسبة ٢٥ بالمائة ، عما كان عليه في الفترة نفسها من سنة ١٩٧٣ ــ هذا بالاضافة الى كون الاقتصاد البريطاني يعيش تحت التضخم المتفاقم والعجز المالي الثقيل . ففي خلال الاشهر العشرة الاولى من السنة الماضية، اصبح العجز في ميزان المدفوعات اكبر بضعفين عما كان عليه العجز عن كامل سنة ١٩٧٣ ، بينما وصل التضخم الى ما نسبته ٢٠ بالمائة . اما ديون بريطانيا الخارجية فقد زادت عن ٥،٥ بليون استرليني !

وبرغم الدعاية في البدء ، عن كون الاقتصاد الالماني الغربي ، الاقتصاد الذي حافظ على استقراره في اوروبا الغربية المريضة ، الا ان هذا الاقتصاد يواجه بدوره مشاكل كبيرة بسبب الازمة الراسمالية . فقد انخفضت نسبة النمو الاقتصادي في السنة الماضية ٤،٨ بالمائة ، بالمقارنة مع سنة ١٩٧٣ . كما ان عدد الافلاسات قد ازداد بنسبة ٢٠ بالمائة في الاشهر التسعة الاولى من السنة الماضية بالمقارنة مع الفترة نفسها من سنة ١٩٧٣ .

وتتضح اكثر فاكثر ظواهر الازمة في كل من ايطاليا وفرنسا . ففي السنة الماضية كانت ايطاليا الرقم القياسي في نسبة التضخم بين البلدان الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة ، اذ وصلت الى ٢٥،٧ بالمائة . وتعيش ايطاليا في اعباء ديونها الخارجية الضخمة والتي وصلت الى حدود ١٢،٥ بليون دولار . بينما انخفض معدل الانتاج القومي في اليابان بنسبة ٢،٩ بالمائة بالمقارنة مع سنة ١٩٧٣ ، بينما نسبة النمو في الاقتصاد الفرنسي قد وصلت الى ادنى مستوى خلال السنوات عشر سنة الاخيرة ...

في الواقع شهدت بداية السبعينات بدء زوال مرحلة الاستقرار النسبي الذي حققته الراسمالية الاحتكارية خلال الستينات عندما راحت تتطور بانتظام نسبي بعد ازمات سنوات ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ و ١٩٥٧ ــ ١٩٥٨ . وقد راحت الدلائل الاولى على ازمة ، تتراكم ، اخرى ، بل وعلى ازمة عامة اكثر حدة ، تتراكم اكثر فاكثر مع نهاية الستينات . ومع مرور الوقت راحت التناقضات في النظام الراسمالي تزداد عمقا وراحت الازمة الراسمالية تزداد تفاقما مرورا دون توقف وحتى سنة ١٩٧٤ ، ومن دون ان تبرز

المحيط الهندي: ... مصدر الخطر !؟

● يستعجل البنتاغون بناء المنشآت العسكرية في جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي ، وهي منشآت ستوجد في شكل واحدة ، قواعد عديدة منتشرة من سواحل استراليا حتى افريقيا ، في الوقت الذي تستمر فيه تحركات القطع البحرية الامريكية في مياه المحيط ، مهددة امن واستقلال البلدان العربية في الخليج وبلدان اسيوية اخرى .

وترافق هذه العملية حملة اعلامية عن الاستعدادات ، والتحركات العسكرية الامريكية ، بمزاعم حول توغل البحرية السوفياتية في المحيط الهندي ، والتهديد بوجود « خطر روسي » مزعوم ...

وهذه المزاعم التضليلية للتستر على النوايا العدوانية للامبريالية الامريكية تستوجب ملاحظتين :

الاولى ، ان الولايات المتحدة قد سعت بشتى الوسائل لما سيكون عليه حال البلدان الراسمالية الرئيسية في هذه السنة الجديدة .

ولعل من ابرز المؤشرات على التداعي المنتظر لهذا النظام الانهيار العملي لاتفاقية «بريتون وودز» التي وضعت الدولار في قمة السلطة . اذ هناك منذ ذلك الوقت سلسلة لا تنتهي من الاضطرابات المالية ومن عمليات تخفيض قيمة الدولار والعملات الاخرى ، دراماتيكية عملية التضخم المتفاقم باستمرار .

وقد تميزت السنة المنصرمة ١٩٧٤ ، بالتضخم المالي والبطالة الصاعدة والانهيار في الانتاج وفي وتائر النمو ، وعدم الاستقرار في الاسواق ، والعجز في موازين المدفوعات والموازين التجارية للعديد من البلدان الراسمالية ، رافقتها التناقضات داخل هذا المعسكر الراسمالي الامبريالي .

ان العالم الراسمالي يعاني اليوم من التضخم والكساد الاقتصادي ، والذي يتركز في الولايات المتحدة . وكل الدلائل تشير الى ان هذا العالم يواجه ازمة اقتصادية واسعة النطاق . ولعل افصح تعبير عن هذه الازمة الراسمالية التي وصلت الى مستوى اكثر حدة في السنة الماضية ما ورد على لسان روبرت ماكنمارا في اجتماع للبنك الدولي عقد في تشرين الاول الماضي ، عندما قال : « لقد تميزت ساحة العالم الاقتصادية باضطرابات متزايدة خلال الاشهر عشر شهرا التي انقضت على لقائنا في نيروبي. لقد حدثت تغيرات في حجم كان يحدث في السابق ، فقط بسبب حروب كبيرة وحالات ركود اقتصادية . لقد برزت مشاكل جديدة ، اما تلك القائمة ، فقد زادت حدة ، والآثار المتراكمة للاحداث قد اثرت على كل واحدة من البلدان الممثلة هنا » . لقد كانت كلمات ماكنمارا ، الايجاز المعبر للازمات المالية والتجارية وغيرها التي اقضت مضجع هذا العالم الراسمالي في سنة ١٩٧٤ ، وما تزال تفعل .

بريطانيا تواصل تخفيض نفقاتها العسكرية والبنتاغون يستعد لتسلم الارث

● قررت الحكومة البريطانية تخفيض النفقات الحربية المخصصة للعشر سنوات القادمة ، الى ٤،٧ مليار ليرة استرلينية . وكان قد اعلن ذلك روي ميسون وزير الدفاع في مجلس العموم البريطاني . واذا كانت رغبة الحكومة العمالية بتخفيض الالتزامات العسكرية في شرقي السويس تعود الى سنة ١٩٦٨ ، الا ان الازمات الاقتصادية التي تعصف ببريطانيا اليوم هي التي دفعت الحكومة الى زيادة تخفيض نفقاتها العسكرية .

وسوف يتم التخفيض الاساسي للالتزامات العسكرية البريطانية في الخارج، على اساس سحب القوات من جنوب شرقي اسيا . ولكن الانسحاب لن يكون كاملا ، اذ ستحتفظ بريطانيا بفرقة من السلاح الجوي ، للابقاء على مساهمتها في الاتفاقية العسكرية المعقودة بينها وبين استراليا وماليزيا وسنغافورة ونيوزيلنده ، كما ستبقى الحامية البريطانية في هونغ كونغ ، بينما تغادر القوات البريطانية جزيرة هان في المحيط الهندي، وجزيرة موريكي .

وتنوي بريطانيا عدم تقديم قواتها المسلحة لحلف جنوب شرقي اسيا ولحلف المعاهدة المركزية (حلف السنتو) ، ولكن مع المحافظة على عضويتها في هذين الحلفين في الوقت نفسه ، وبذلك يكون هذا الحد من التزامات بريطانيا العسكرية في المنطقة يعني استمرار عملية تآكل البنى العسكرية التي اقامتها القوى الاستعمارية والامبريالية . واذا كانت هذه القوى تواصل الاحتفاظ الى حد ما ، بهذه القواعد التي هي من مخلفات الحرب الباردة، فانها تحتفظ بها في الواقع لتكون الماكينة العسكرية المؤهلة للتحرك والاستخدام عند « الحاجة »، لتهديد استقلال وامن البلدان الاسيوية . وقد اظهرت المناورات الاخيرة لقوات حلف السنتو البحرية ، الاكثر ضخامة في تاريخه ، بان هذا الحلف الذي كان قد انهار عمليا من قبل ، قد استخدم من جديد لاستعراض القوة العسكرية في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي التي تسعى الولايات المتحدة وحلفاءها احكام السيطرة الامبريالية عليها .

اما فيما يتعلق بالقاعدة البريطانية في افريقيا الجنوبية ، فان الحكومة البريطانية ضمن برنامج الحد من نفقاتها العسكرية ، قد اعربت عن نيتها في البدء باجراء محادثات مع نظام الحكم العنصري الابيض في بريتوريا من اجل ابطال معاهدة سيمونستاون التي تتضمن التعاون المشترك العسكري والحربي بينهما. وقد بدت للوهلة الاولى بانها قد استسلمت لارادة بلدان الكومونولث البريطاني ، الافرو ــ اسيوية ، التي طالما ناضلت ضد هذه الاتفاقية ، وسعت من اجل وقف المساعدات لنظام الحكم العنصري الابيض في جنوب افريقيا . ولكن الامر ليس كذلك في الواقع فالعوامل الداخلية البريطانية التي استوجبت عقد نية الحكومة بتخفيض الانفاق العسكري البريطاني ، هي نفسها التي تحرك لندن تجاه اتفاقية سيمونستاون ، وان كانت لندن تسعى لتسكين نقمة الافريقيين بمحاولة اضفاء الطابع المدني على تحركها هذا .

ان اية مراجعة او ابطال لاتفاقية سيمونستاون لن تعني في هذه المرحلة القادمة اكثر من عملية وراثة ، تتحول بموجبها الاتفاقية العسكرية بين لندن وبريتوريا الى اتفاقية بين بريتوريا والولايات المتحدة او الحلف الاطلسي . ففي حال قرار لندن بعدم استخدام القاعدة في سيمونستاون ، لا توجد اية ضمانة من ان تستخدمها قوات حلف الاطلسي .

وعملية الوراثة هذه في صالح نظام الحكم العنصري الابيض في بريتوريا الذي يدرك جيدا ويستعد لتمو نضالات حركة التحرير الافريقية في افريقيا الجنوبية ، ضده وضد نظام الاقلية البيضاء العنصري في زيمبابوي (روديسيا) . ففي المجابهة القادمة ، وباحتلال حلف الاطلسي كتلة او باحتلال البنتاغون وحده موطىء قدم الاستعمار البريطاني العجوز ، فان فرص بريتوريا بتحصيل مساعدات مضاعفة ستكون اكثر . وليس سرا ان الحلف الاطلسي بالقيادة العملية للولايات المتحدة ، ينظر بنهم الى فرصة استخدام قاعدة سيمونستاون الحيوية الموقع ، لنشاطاته العسكرية المضادة في جنوب المحيط الاطلسي والمحيط الهندي .

ومن غير المجدي في الواقع طرح السؤال عما اذا كانت بريطانيا ستفتح الطريق ــ بانسحابها من سيمونستاون ــ امام تقلص الاساطيل الحربية لحلف شمال الاطلسي في المحيط الهندي . فهذه الامكانية التي تهدد مصالح واستقلال وامن البلدان الساحلية ، وحركات التحرر الوطني في هذه المنطقة ، امكانية قائمة . وبريطانيا التي ترغب في اعادة النظر باتفاقية سيمونستاون مع جنوب افريقيا العنصرية ، هي نفسها التي سمحت للولايات المتحدة بانشاء قاعدة عسكرية بحرية في جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي . وهي قد اتخذت هذا القرار رسميا برغم احتجاج ومعارضة البلدان الافرو ــ اسيوية ، ومن بينها تلك الاعضاء في « الكومنولث البريطاني » ، والتي تطالب باعلان المحيط الهندي منطقة سلام وبالغاء جميع القواعد الاجنبية هناك .

اكثر من ذلك ، فقد حرصت لندن على تكرار ولائها لحلف شمال الاطلسي الذي وصفه وزير دفاعها بانه « محور امن » بريطانيا . وتكرار اعلان الولاء لا يمكن ان يفهم منه الا ان اية قرارات تتخذها بريطانيا كقوة استعمارية قديمة تنتمي للمعسكر الامبريالي لا يمكن ان تتم بمعزل عن الولايات المتحدة، ومن دون ما يسمى بمسالة « ملء الفراغ » البريطاني بالوجود الامريكي .